

ملف المناصرة

# أحمد عيسى قطن

Ahmed Issa Qatan

**خارج الاحتجاز** عُمان

مدافع عن الحقوق البيئية واختصاصي في تحلية مياه البحر عارض قرارات وزارية تهدد التراث الطبيعي لسهل ظفار، واحتُجز الدكتور قطن بعد أن نشر تغريدات يعترض فيها على خطط لتحويل أراضي رعي الإبل إلى مجمعات سكنية. وحُكم عليه في مارس/آذار 2021 بالسجن ستة أشهر وغرامة، ثم اعتُقل مجددًا في أغسطس/آب 2022 وأُفرج عنه بكفالة.

هيومينا.

أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

رقم الملف HM-OM-2026-048

01

# القضية في دقيقة

مدافع عن الحقوق البيئية واختصاصي في تحلية مياه البحر عارض قرارات وزارية تهدد التراث الطبيعي لسهل ظفار، واحتُجز الدكتور قطن بعد أن نشر تغريدات يعترض فيها على خطط لتحويل أراضي رعي الإبل إلى مجمعات سكنية. وحُكم عليه في مارس/آذار 2021 بالسجن ستة أشهر وغرامة، ثم اعتُقل مجددًا في أغسطس/آب 2022 وأُفرج عنه بكفالة.

| | |
|---|---|
| الحالة | **خارج الاحتجاز** |
| تاريخ القبض | **4 أغسطس/آب 2022** |
| الدولة | **عُمان** |
| الحكم | **السجن ستة أشهر وغرامة 1,000 ريال عماني (المحكمة الابتدائية في صلالة، 31 مارس/آذار 2021)، ونتيجة الاستئناف غير معروفة.** |
| التهم | **استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بما من شأنه المساس بالنظام العام (المادة 19 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات)** |

نطالب السلطات بما يلي:

## مطالبنا

01 إلغاء الحكم وإسقاط أي تهم ما زالت مسجلة ضد أحمد عيسى قطن بسبب العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

02 التأكيد علنًا أنه لا توجد أي قيود متبقية على السفر أو المال أو العمل تخص أحمد عيسى قطن بسبب هذه القضية.

03 ضمان قدرة أحمد عيسى قطن على استئناف هذا العمل دون مراقبة أو استدعاء أو انتقام.

04 تقديم إنصاف فعّال عن فترة الحرمان من الحرية السابقة.

**آخر مستجدات القضية**
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/ahmed-issa-qatan/

02

# الانتهاكات الموثقة

| | المعيار الدولي |
|---|---|
| **الاحتجاز التعسفي** | العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9 |
| **الحرمان من الدفاع القانوني** | العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3) |
| **المضايقة القضائية** | إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12 |

03

# مسار القضية

**23 فبراير/شباط 2021**

اعتقال

### اعتقال عند حضوره استدعاءً إلى شرطة صلالة

اعتقل جهاز الأمن الداخلي أحمد عيسى قطن لدى وصوله إلى القسم الخاص في قيادة شرطة صلالة، حيث كان مستدعى للمثول. ومُنع من التواصل مع محاميه خلال التحقيق.

**24 فبراير/شباط 2021**

توجيه اتهام

### توجيه اتهام وحبس احتياطي لمدة أسبوعين

وجّه الادعاء العام إلى قطن تهمة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بما يمس النظام العام بموجب المادة 19 من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وأمر بحبسه احتياطيًا أسبوعين في مركز احتجاز قيادة شرطة محافظة ظفار في صلالة.

**8 مارس/آذار 2021**

إفراج مشروط

### الإفراج عنه بكفالة بقرار من محكمة صلالة

أمرت المحكمة الابتدائية في صلالة بالإفراج عنه بكفالة حتى مثوله التالي أمام المحكمة، المحدد في 17 مارس/آذار 2021.

**31 مارس/آذار 2021**

إدانة

### الحكم بسجنه ستة أشهر وتغريمه

قضت المحكمة الابتدائية في صلالة بسجن قطن ستة أشهر وتغريمه 1,000 ريال عماني بموجب قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، مع السماح له بالاستئناف مقابل 500 ريال.

**4 أغسطس/آب 2022**

إعادة اعتقال

### إعادة اعتقاله لدى جهاز الأمن الداخلي بسبب منشوراته على الإنترنت

أعاد جهاز الأمن الداخلي اعتقال قطن بسبب منشوراته على الإنترنت، ومنها تغريدة تدعو إلى إصلاحات.

**16 أغسطس/آب 2022**

إفراج مشروط

### إخلاء سبيل بكفالة

أخلي سبيله بكفالة.

04

# القصة كاملة

## الخلفية والعمل

أحمد عيسى قطن مدافع عن الحقوق البيئية واختصاصي فني في تحلية مياه البحر. ومنحته خلفيته المهنية فهمًا مفصلًا للنظم البيئية في سهل ظفار، الشريط الساحلي في جنوب عُمان حيث تلتقي الصحراء والمراعي والمحيط. وعلى مدى سنوات ناصر علنًا الحفاظ على المساحات الخضراء والتراث الطبيعي في محافظة ظفار، ولا سيما حماية الأراضي المستخدمة للرعي التقليدي للإبل وصون التنوع البيولوجي في المنطقة.

وتمحور نشاط قطن حول الشفافية والمساءلة البيئية. واستخدم وسائل التواصل الاجتماعي، ولا سيما تويتر، لتوعية الجمهور بالعواقب البيئية لسياسات التنمية وللتصدي لقرارات حكومية رأى أنها تهدد التراث الطبيعي للمنطقة.

## القرار الوزاري والمناصرة العلنية

في مطلع 2021، أصدر محمد بن سلطان بن حمود البوسعيدي، وزير الدولة ومحافظ ظفار، قرارًا تضمن حظر رعي الإبل في أجزاء من سهل ظفار. وكان الغرض المعلن تسهيل إنشاء مجمعات سكنية. وأثار القرار قلقًا فوريًا لدى المدافعين عن البيئة والمجتمعات الرعوية الذين يرون في السهل منطقة هشة بيئيًا وذات أهمية ثقافية.

ورد قطن بسلسلة من التغريدات من حسابه الشخصي. وعرض فيها الأهمية البيئية للسهل الساحلي، وانتقد تحويل الأراضي إلى مشاريع إسكان، وحثّ السلطات على إلغاء القرار. وكانت منشوراته فنية النبرة، قائمة على خبرته، ومصاغة دعوةً إلى العدول عن السياسة لا انتقادًا شخصيًا.

## القبض والتهم

في 23 فبراير/شباط 2021، استُدعي قطن للمثول أمام القسم الخاص في قيادة شرطة صلالة. وحين وصل، قبض عليه ضباط جهاز الأمن الداخلي. وخلال الاستجوابات اللاحقة، حُرم من الاستعانة بمحامٍ.

وفي اليوم التالي، 24 فبراير، وجّه إليه الادعاء العام رسميًا تهمة «استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بما من شأنه المساس بالنظام العام». وأُمر بحبسه احتياطيًا أسبوعين في مركز الاحتجاز التابع لإدارة التحريات والتحقيقات الجنائية بقيادة شرطة محافظة ظفار في صلالة. واستندت التهمة كليًا إلى تغريداته بشأن القرار الوزاري.

## الإجراءات القضائية

في 8 مارس/آذار 2021 أفرجت عنه المحكمة الابتدائية في صلالة بكفالة. وفي 31 مارس/آذار 2021 قضت المحكمة نفسها بسجنه ستة أشهر وتغريمه 1,000 ريال عماني. وفي 4 أغسطس/آب 2022 اعتقله جهاز الأمن الداخلي مجددًا بسبب منشورات على الإنترنت، منها تغريدة تدعو إلى إصلاحات، وأُفرج عنه بكفالة في 16 أغسطس/آب 2022. وقد استُخدم الأساس القانوني للتهمة، أي الأحكام العُمانية الفضفاضة التي تجرّم الخطاب الذي يُعدّ ضارًا بالنظام العام، مرارًا ضد الناشطين والصحفيين ومنتقدي السياسات الحكومية.

وانتهك حرمانه من الاستعانة بمحاميه خلال الاستجواب الأول ضمانات المحاكمة العادلة. ومدد أمر الحبس لأسبوعين، الصادر فور توجيه التهم، احتجازه دون مراجعة قضائية لضرورة الحجز أو تناسبه.

## السياق والأنماط

جاء احتجاز قطن وفق نمط راسخ في عُمان يقوم على استخدام أحكام مبهمة تتعلق بالأمن الوطني والنظام العام لتجريم المعارضة السلمية. ويواجه المدافعون عن البيئة على وجه الخصوص مضايقات قضائية حين تتحدى مناصرتهم مشاريع تنموية ترعاها الدولة أو تكشف أضرارًا بيئية مرتبطة بالسياسات الحكومية.

وتوضح القضية أيضًا تضييق المساحة المتاحة لانتقاد المجتمع المدني في عُمان. فبحلول 2021 كانت وسائل التواصل الاجتماعي قد صارت من المنابر القليلة المتبقية للنقاش العام، وردّت السلطات بتوسيع مراقبة الخطاب على الإنترنت وملاحقته قضائيًا. وأبرز القبض على قطن بسبب تغريدات عن استخدام الأراضي والسياسة البيئية عدم استعداد الدولة لتقبّل حتى النقد الفني المركّز على السياسات.

05

# نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing about the case of Ahmed Issa Qatan, environmental rights defender and desalination specialist; advocate for preservation of green areas and natural heritage in the Dhofar Plain in Oman, who has been released. I am writing to ask that the case be closed properly and that no further reprisal follows.

In brief: An environmental rights defender and desalination specialist who opposed ministerial decrees threatening the Dhofar Plain's natural heritage, Dr. Qatan was detained after tweeting his objections to plans that would replace camel-grazing land with residential complexes. He was sentenced in March 2021 to six months in prison and a fine, and was arrested again in August 2022 and released on bail.

I respectfully urge your authorities to:
1. Quash the conviction and drop any charges that remain on record against Ahmed Issa Qatan in connection with peaceful human rights work;
2. Confirm publicly that Ahmed Issa Qatan faces no residual travel, financial, or professional restriction arising from this case;
3. Guarantee that Ahmed Issa Qatan can resume that work without surveillance, summons, or further reprisal;
4. Provide effective remedy for the period of deprivation of liberty already served.

I will continue to follow this case until the record against Ahmed Issa Qatan is cleared and no reprisal remains.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
8 November 2026